

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٣

بشأن راتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية

والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء

راتب طبيعة عمل ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يصرف بالكامل راتب طبيعة العمل الصادر به قرار

رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء

من السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ م

مدبر رياسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨١٥ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن صرف الأجور الإضافية
المستحقة لموظفي الحجر الزراعي بوزارة الزراعة من حصيللة الرسوم
التي تحصل من المستوردين والمصدرين لهذا الغرض ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن صرف الأجور
الإضافية المستحقة لموظفي المحالج بوزارة الزراعة من حصيللة المبالغ التي
يدفعها أصحاب المحالج لهذا الغرض ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تصرف الأجور الإضافية المستحقة لعمال الحجر الزراعي
بوزارة الزراعة نظير عملهم في غير أوقات العمل الرسمية من حصيللة
الرسوم التي تحصل من المستوردين والمصدرين لهذا الغرض .

مادة ٢ - تصرف الأجور الإضافية المستحقة لعمال المحالج بوزارة
الزراعة نظير عملهم في غير أوقات العمل الرسمية من حصيللة المبالغ
التي يدفعها أصحاب المحالج لهذا الغرض .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من أول يوليو سنة ١٩٦٢ م

مدبر رياسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر